دراسة | كوفيد-19 | يونيو 2020

«لا تهُدِر أبدًا فرصةَ أزمةٍ جيّدة!»:

جائحة كوفيد 19 وامكانيّة تحقيق السّيادة الغذائية

والدن بيلو

tni
transnationalinstitute

تأليف: والدن بيلو
ترجمة من الأنجليزية: مروة بن عمر الشريف
مراجعة لغوية: غسان بن خليفة
تصميم فنّي: باس كونيكراخت / أميمة بالعاتق

نشر: المعهد الدّولي- ترانس ناشونال (TNI)
وشبكة شمال أفريقيا للسيادة الغذائية (NAFSN)
أمستردام، يونيو/ حزيران 2020

يمكن إعادة نشر محتويات هذا التقرير لأغراض غير تجارية بشرط أن يتم ذكر المصدر بشكل ملائم. سيكون معهد TNI ممتنا لو تمّ إرسال نسخة أو رابط للنص الذي جرى فيه استخدام هذه الورقة. يرجى العلم أن بعض الصور في هذه الدراسة قد تكون خاضعة لحقوق النشر ويتوجب مراجعة المصدر الرئيسي لهذه الحقوق.

*** والدن بيلو هو عضو مشارك بالمعهد الدولي. وهو أيضًا أستاذٌ مساعدٌ دولي لعلم الاجتماع في جامعة ولاية نيويورك ببينغهامتون، كما أنّه من كبار مُحلِلي منظمة «التركيز على الجنوب العالمي»، ومقرّها بانكوك. ألّفَ 25 كتابًا، وحصل على جائزة «رايت ليفيلهوود»، أو «الحقّ في العيش الكريم»، (المعروفة أيضًا باسم جائزة نوبل البديلة) في عام 2003.**

أثارت جائحة كوفيد 19 نقاشًا واسِع النّطاق حوْل ماهية المُستقبل الذي ينبغي أن نتطلّع إليه بعد تجاوز الأزمة. ومن المسائل الاقتصادية التي شهدت نقاشات حامية الوطيس: النظام الغذائي العالميّ. تُركّز هذه الورقة على كيفية كشْفِ الجائحة لِهشاشة المنظومة العالمية للإمدادات الغِذائية، التي تُسيطر عليها الشّركات، كما تُظهِر أنّها ليست جُزْءًا من الحلّ بعكس ما ترى منظّمة الأغذية والزراعة والوكالات المُتحالفة معها.

تُوصي الدّراسة على المدى القصير بعدم تعطيل التجارة العالمية حتى لا يُؤدّي ذلك إلى انتشار الجوع وسوء التغذيّة. فيما ترى أنّه من المُهمّ البدءُ، بموازاة ذلك، في تحويلٍ استراتيجي للمنظومة العالميّة لإنتاج الغذاء بكيفيّة مُصمَّمَة لتحقيقِ الاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية.

فضْلًا عن ذلك، تشير الدراسة الى الحاجة العاجلة لأنْ يتمفصل هذا المسار التحويليّ مع بدائلَ تقدُميّة أُخرى تسعى لتجاوز ما نجَمَ عن المنظومة الرأسمالية العالميّة من لا مساواة ونزاعات وتنمية غير متكافئة وزعزعة للتوازن الإيكولوجي.

الكلمات المفاتيح: كوفيد 19؛ سلسلة إمدادات الغذاء العالمية؛ الاكتفاء الذّاتي الغذائي؛ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدّة (الفاو)؛ السيادة الغذائيّة؛ منظومات الغذاء؛

الأزمة كفُرْصة

كاستجابة للكارثة التي سبّبها كوفيد 19 برَزت ثلاثة اتّجاهات للتفكير.

يعْتبِرُ الاتّجاه الأوّل أنّ الأوضاع الطارئة تستوجب إجراءات استثنائية، لكنّه يعتبر أنّ البُنْيَة الأساسية للإنتاج والاستهلاك سليمة فيما تكمُن المشكلة في تحديد اللحظة المناسبة لعودة الأمور إلى الوضع «العادي». قد يقول أحدُهم أنّ هذا هو الرأي السائد بين النخب الحكوميّة والاقتصاديّة. اذ يعكسُ ما جرى تداوله في المؤتمر عن بُعد الذي موّلته مؤسسة جولدمان ساكس، سيئة الصيت، في منتصف مارس المُنقضي. وقد عرَض خلاله فاعلين بسوق الأوراق الماليّة نتائجهم وتوقّعاتهم ليخلِصوا إلى أنّه «لا وجود لتهديدٍ نسقِيٍّ. لا أحد يتحدث عن ذلك أصلًا. تتدخل الحكومات في الأسواق لضمان استقرارها، فيما يحظى القطاع البنكي الخاصّ بتمويلٍ جيّد. يبدو الوضعُ إذنْ أشبه بـ 11 سبتمبر منه بـ 2008.»[1]

يَعتبر اتجّاه التفكير الثاني أنّنا الآن في وضعِ «العادي الجديد»: فرَغْم أنّ النظام الاقتصادي العالمي في حالة جيّدة أساسًا، إلّا أنّه يجب إحداثُ تغييراتٍ على بعض جوانبه، كإعادة تصميم مواقع العمل حتّى تُلائم ضرورات التباعد الجسدي.[2]

تَذهبُ الإستجابة الثالثة إلى اعتبار أنّ هذه الجائحة تُوفّر فرصةً لتحويل نظامٍ مُثقلٍ بالحيْف الاقتصادي والسياسي ومُهدِّدٍ بعمقٍ للتوازن البيئي. لا ينبغي أن نتكيّف مع «العادي الجديد»، بل علينا خلقُ نظامٍ جديد. في بلدان الشمال، كثيرا ما يرتبط التحوّل الضروري بالدفع نحو «صفقةٍ جديدةٍ خضراء».[3]

أمّا في بلدان الجنوب، فيتمّ التشديد على الفرصة التي تتيحها الجائحة لمعالجة أوجه اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. يعكسُ هذا التوجّه «بيان اشتراكي من أجل الفليبين ما بعد كوفيد 19» لِائتلاف «كفاح الجماهير»، حيث نقرأ:

> «تُثبِت طريقة واضطراب استجابات الفاعلين المُهيْمنين حيال الأزمة، ودون أدنى مجالٍ للشّك، أنّه لم يعُد بوسع الطبقات الحاكمة ترميم النظام القديم ولا أن تُدير المجتمع بنفس الأسلوب البالي. ورغم الفوضى وضبابية المشهد والمخاوف والأجواء الكئيبة والموحِشة الناجمة عن كوفيد 19، إلّا أنّ هذه الأزمة حُبلى كذلك بفرصٍ وتحديّاتٍ واعدة لتطوير نمطٍ جديد لتنظيم وإدارة

المجتمع، وتقديمه للناس. بما في ذلك من مكوّنات سياسية واقتصادية واجتماعيّة تصاحب هذا النمط. فكما أشار الاشتراكي ألبرت أينشتاين: « لا يُمكِننا حلّ مشاكلنا باعتماد نفس آلية التفكير التي خلقناها بها.»[4]

اتّساقًا مع اتجّاه التفكير الثالث، لدينا دعوات واقتراحات لاستخدام أزمة كوفيد 19 كقاعدة انطلاق لمعالجة مُختلف أبعاد نظام الغذاء العالمي.

في مُداخلتها المختصرة والرائعة والشاملة عن الأضرار الهائلة التي ألحقها كوفيد 19 بالاقتصاد العالمي، خلال ندوة نظّمها المعهد الدولي عبر الإنترنت في 2 أفريل 2020، تكهّنت جاياتي غوش، أستاذة الاقتصاد البارزة من جامعة جواهر لآل نهرو، بِأنَّ هذه الجائحة «يمكنها أن تجعل المزيد من الناس أكثر وعيًا بالحاجة إلى تغيير طريقة عيشنا وإنتاجنا واستهلاكنا، قبل فوات الأوان.

ستقع مُساءلةُ بعض الجوانب الأقلّ عقلانية في سلاسل إمداد الغذاء العالمية، خاصة تلك المتعلقة بصناعة الأغذية للشركات متعددة الجنسيات (التي تُشجّعُ على شحنِ ما أنتِجَ بأحد أطراف العالم إلى طرفه الآخر حتى يقع معالجتها، قبل أنْ تُعادَ للاستهلاك في مناطق قريبة من مكان إنتاجها الأصليّ)، ومن المُحْتمَلِ أن تتراجع قيمتها.»[5]

لا يملك المرء سوى أن يتّفق مع البروفيسور غوش على أنّ سلسلة الغذاء العالمية غير عقلانيّة وأنه ستتمّ – وهذا يحصل بعدُ - مساءلتُها. ومع ذلك، فإنّ لا عقلانيّتها لا تَضمن أن تتوقّف القوى التي تدعمها عن ذلك، حتى في مواجهة حدثٍ مُدَمِّرٍ كجائحة كوفيد 19.

المنوال السجن

مع الأسف تُظهر التصريحات الحديثة لمسؤولي منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وغيرها من الوكالات مُتعددة الأطراف أنّهم ما يزالون حبِيسي نموذجٍ فاشلٍ. ففي حينِ يكتسح كوفيد 19 العالم ويستعِدُّ للهجوم على جنوب آسيا وافريقيا، وهي بالمناسبة القارّة الأكثر هشاشة في مواجهة الفيروس حسب مُختصّي الصحة، صرّح رؤساء منظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة يوم 31 مارس 2020 بما يلي:

> «يعْتمدُ الملايين من الناس حول العالم على التجارة الدوليّة لتأمين غذائهم ومعيشتهم. وفي الوقت الذي تتخذُ فيه عديد البلدان تدابيرَ بهدَفِ وقف الانتشار المتسارع للجائحة، يجب توخّي الحذر اللازم لتقليل الآثار المحتمَلة لهذه التدابير على إمدادات الغذاء ولتجنّب تداعياتها غير المقصودة على التجارة العالمية والأمن الغذائي.
> ينبغي أن تضمن الدول، الساعية إلى حماية صحّة ورفاه مواطنيها، ألّا تؤدّي أيّة إجراءات تتعلق بالتجارة إلى اختلالات في سلسلة الإمدادات الغذائية. إذْ ستتسبّب إعاقة تنقّل العاملين في الزراعة وفي الصناعات الغذائية وتمديد آجال الانتظار لحاويات الغذاء على الحدود، على سبيل المثال، في فساد المواد سريعة التّلف وزيادة الهدر الغذائي. وسينجُم عن تحقّق هذا السيناريو اضطرابٌ في سلسلة الإمدادات الغذائية، مع عواقبَ وخيمة ستمسّ خاصّةً الشعوب الأكثر هشاشة والأقلّ أمنًا غذائيًا.
> من المُمكن أن يتسبّب الشكّ في توفّر الغذاء بموجةٍ من القيود على التصدير، ممّا سيخلق نقصًا في السوق العالمية. يُمكن لرُدود الفعل هذه أن تُخِلَّ بالتوازن بين العرض والطلب الغذائي، وهو ما سيؤدّي إلى تقلّبات وارتفاعات مُشطّة في الأسعار. لقد تعَلَّمْنا من الأزمات السابقة أنّ هذه التدابير تَضُرُّ بشكل خاصٍّ الدول ذات الدخل المنخفض والتي تعاني من عجز غذائي، كما أنّها تقوّض جهود المنظمات الإنسانية لتوفير الغذاء لمن هم في أمسّ الحاجة إليه.»[6]

«الاضطرابات ضئيلة حتى الآن؛ إمداداتُ الغذاءِ كافيةٌ والأسواقُ مستقرّة نسبيًا»، أوضحَت المتحدثة الرسمية باسم برنامج الغذاء العالمي، خلال تصريحها بأنّ مخزونات الحبوب العالمية أكثر من كافية وأنّ التوقعات بالنسبة للقمح ومحاصيل أساسية أخرى إيجابية حتى آخر 2020. الاّ أنّها استطردت مُحذِّرةً: «لكننا نتوقع أن نشهد قريبا اضطرابات

في سلاسل إمدادات الغذاء: إذا فقَد كبار المورّدين ثقتهم في استمرار تدفّق السلع الغذائية فقد يصيبهم الذُعر ويهرعون إلى الشراء، وهو ما سيرفعُ الأسعار.»[7]

وقال شو دونغ يو، المدير العامّ لـ الفاو، أنّ المُهِمَّ هو تفادي تكرار أزمة غذاء 2007-2008، « حين فرضَت الدول المُصدِّرة قيودًا على الصادرات لزيادة توافُر الغذاء محليًّا... أثبَتت هذه القيود أنها شديدةُ الضرَر، خاصة بالنسبة للبلدان ذات العجز الغذائي وذات الدخل المنخفض، كما عرقلَت جهود المنظمات الإنسانية لتوفير المُؤن للمحتاجين والضعفاء. ينبغي علينا جميعًا التعلّم من الماضي القريب وعدم تكرار نفس الأخطاء».[8]

تخشى الوكالات الدولية من تكرُّرِ أزمة 2007-2008 حين ارتفعت أسعار الأغذية نتيجةً للاضطرابات في سلسلة الامدادات الغذائية العالمية، إثر قيود التصدير التي فرضتها الدول الرئيسيّة المورّدة للحبوب مثل الصين والأرجنتين وفيتنام وإندونيسيا. وهو ما أدّى إلى ارتفاعٍ جنونيٍّ للأسعار ألقى بـ 75 مليون إنسانٍ إلى صفوف الجيَاع ودَفع ما يقارِب الـ 125 مليون من سُكّانِ البلدان النامية إلى قاعِ الفقرِ.[9]

في الواقع، إن الخطر المحيق بسلسلة الإمداد العالمية ليس مجرّد احْتِمال - فالسلسلة تنهار بالفعل في واحدة من أهم حلقاتها: قوّة العمل المهاجرة. لقد كشف الوباء عن درجة اعتماد الزراعة على العُمَّال المهاجرين، إذْ يُؤَمِّن هؤلاء العمَلَة المتجوّلون أكثر من 25 بالمائة من العمل الزراعي في العالم. يُخبرنا جان شاوُول، في استطلاعٍ ممتازٍ، أنَّ العمّال القادمين من شمال افريقيا ووسط وشرق أوروبا يمثّلون ثُلُثَيْ الثمانِ مائة ألف موطن شغل بالزراعة خلال موسم الحصاد ـ علمًا وأنّها وظائف شاقّة تتَّسم بساعات العمل الطويلة والأجور المنخفضة. الاّ أنّ منطقة شنجن، التي تضمّ 26 دولة في أوروبا، حظرت في ظلّ الأزمة الحالية، دخول الزوّار من خارجها لمدة ثلاثين يوما، كما أَغلقت العديد من الحدود.[10]

قال كاران جيروترا، الخبير بسلاسل الإمداد بجامعة كورنيل، لصحيفة نيويورك تايمز: «ستكون قوّة العمَل أكبر شيء يمكن أن ينكسر. إذا أُصيب عددٌ كبير من الناس بالمرض في أريافِ أميركا، فستسقُط كلُّ الرهانات.»[11] وبالفِعلْ، بحكم انتمائهم للقطاعات الحيويّة، يُرابطُ العمّال الزراعيّون والعاملون في قطاعات التصنيع الغذائي وتجارة المواد الغذائية بالتجزئة في الخطوط الأمامية من معركة احتواء كوفيد - 19. ومع ذلك، فإنّ العديد منهم محرومون من أبسط معدّات الحماية، مثل أقنعة الوجه، كما يعملون في أماكن مكتظة، بما يؤدّي الى الضرب بقواعد التمَاسُف الاجتماعي عرْضَ الحائط.[12]

لا ترجع الهشاشة الشديدة للعمّال الريفيّين في الأزمة الحالية إلى «ضعف الاستثمار»، بل إلى الحرمان المنهجي من الحقوق: الحقّ في مكان عمل آمن، الحقّ في مياه الشُرب والصرف الصحّي والسكن اللائق، الحقّ في تشكيل النقابات والتفاوض الجماعي، الحق في الرعاية الصحّية والضمان الاجتماعي. يجب معالجة هذا الحرمان من الحقوق كعنصر أساسي من عناصر الاستجابة لأزمة كوفيد – 19.

بيْدَ أنّ سلسلة التزويد العالمية ليست مُهَدَّدَة بمشكلات الإنتاج والمعالجة فحسب، بل أيضا باختناقات النقل ولا سِيَّما في المحاور الرئيسية. ويعرُض تقريرٌ لـ الفاو بوضوحٍ مشكلةً مُتنامية في روزاريو بالأرجنتين، وهي أكبر مُصدّر لعلف الصويا للماشيَة في العالم:

> في الآونة الأخيرة، منَعت العشرات من المجالس البلديّة لقُرى محيطة بروزاريو شاحنات الحبوب من الدخول والخروج بغاية إبطاء انتشار الفيروس ... وبالتالي لا يتمّ نقل فول الصويا لسَحْقِه، مِمّا يؤثّر على تصدير البلاد لعلف الصويا للماشية.
>
> وكذلك في البرازيل، وهي مصدّر رئيسي آخر للسلع الأساسية، هناك تقارير عن عقَبات لوجستيّة تُعرِّض سلاسل الإمداد الغذائي للخطر. على الصعيد الدولي، إذا وقَع إغلاق ميناء رئيسيّ مثل سانتوس في البرازيل أو روزاريو في الأرجنتين، فسيكون ذلك بمثابة الكارثة بالنسبة للتجارة العالميّة.[13]

سلسلة إمداد الغذاء العالمية جُزءٌ من المشكلة

يكشفُ تعليق الفاو حول الحظر الذي فرضته روزاريو عن بُقعَةٍ مُعْتِمَةٍ. اذْ يُصوّر السلطات البلديّة المُحتَجَّة كما لوْ كانت أنانيّة. ولكن ما لا تراه المُنظمة هو أنّ السفن والطائرات المُحمَّلَة بإمدادات الغذاء تحوّلت بدورها، كما المسافرين جوًّا، إلى أحد ناقلي المرض الأكثر فعاليّة على مسافاتٍ طويلة. وعليه فإنّ إجراءات الحظر تلكَ كانت جدٌّ مفهومةٍ.

إلّا أنّ المُشكلة الأكبر تكمُن في عدم قدرة الفاو، وباقي الوكالات مُتعدّدة الأطراف، على تقبُّل حقيقة أنّ سلسلة إمداد الغذاء العالمية تُساهم في، وتُوَسّعُ، الإخفاق الذريع في التصدّي لكوفيد – 19. أدّى التخلّي عن منظومات إنتاج الغذاء محلّيًا واقليميًا والمسّ بالاكتفاء الذاتي الغذائي للبلدان إلى جعل العديد منها أكثر هشاشةً وعُرضَةً لِلجوع الناجم عن الأوبئة وغيرها من حالات الطوارئ.

نشَبت أزمة 2007-2008 كنتيجَةٍ لجملة من التطوّرات، من بينها المضاربة المالية على السلع وتحويل الأراضي إلى زراعة الوقود الحيوي. الّا أنّ هذه المسبّبات قصيرة الأمد لم تكُن لتُفضيَ إلى أزمة عالميّة لولا توفّر الظروف البُنيويّة المهيّئة لها. وعلى رأس هذه الظروف عولمة الزراعة الصناعية الرأسمالية من خلال إنشاء عمليّة إنتاج قائمة على «إلغاء خصوصيّات الزمان والمكان في كُلٍ من الزراعة والنُظُم الغذائية»، على حد تعبير هاربيت فريدمان.

«تَفصِلُ رؤوس أموال الزراعة الصناعيّة عبْر القوميّة، بوتيرَةٍ أسرعَ وأعمَقَ من ذي قبل، الإنتاج عن الاستهلاك وتعيد ربطهما من خلال البيع والشراء. لقد خلقت قطاعًا اقتصاديًا مُنتِجًا ومندمجًا على مستوى العالَم، وتمَّ من خلاله إدماجُ أو تهميش شعوب العالم الثالث - كلاهُما في آنٍ معًا بأغلب الحالات- كمستهلِكين ومُنتِجين».[14]

عِوَض أن تؤدّي أزمة 2008-2007 إلى طرح تساؤلات جديّة حول مَتانة ومرونة سلسلة الإمدادات الغذائية العالمية، تمطَّطَت هذه السلسلةُ أكثَرَ فَأكثَرَ وازدادَت المنظومات الغذائية المحلية والإقليمية ضُعفًا على ضُعف. تُقدّرُ الفاو أنّ قيمة التجارة العالميّة بالزراعة تضاعَفت أكثر من ثلاث مرّات، لتبلُغَ حوالي 1.6 تريليون دولار أمريكي بين سنتيْ 2000 و2016.[15]

وبحسب جان شاؤول، فإنّ «حوالَيْ 20 بالمائة من السعرات الحراريّة التي يتناولها الناس - مثل الأرز والصويا والحبوب والقمح - تعْبر حدودًا دُوَلية واحدة على الأقلّ، بزيادة تفوق 50 بالمائة منذ سنة 1980، عِلمًا وأنّ ثلث غذاء العالم يأتي من بلدان منخفضة ومتوسّطة الدخل.»[16]

أكثر من أيّ وقت مضى، تراجَعَت الأنظمة الغذائية المحلية والإقليمية التي كانت توفِّرُ معظم الإنتاج والاستهلاك الغذائي الداخلي، في ظلّ السلاسل الحديثة لتوريد الأغذية (التي تُهيمن عليها شركات التصنيع الكبيرة ومحلات السوبر ماركت، كثيفةُ رأس المال، وتتّسم بأنشطة ذات قوّة عمَل منخفضة نسبيًا) التي تُشكِّل حوالي 30٪ إلى 50٪ من المنظومات الغذائية في الصين وأميركا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، و20٪ بإفريقيا وجنوب آسيا.»[17]

يُظهر جُلُّ الأدلّة أنّ المستثمرين الأجانب وكبرى شركات الأغذية ونُخب البلدان النامية هم من يجْنون المكاسب المتأتّية من التجارة الزراعية ذات «المعايير الفائقة»، التي تعزّزها سلاسل القيمة؛ فيما تفرض الأخيرة رقابةً صارمةً على الجودة حيال المنتِجين المحلّيين.[18]

تقوم شركات الزراعة الصناعيّة الكبيرة والشركات الغذائية متعدّدة الجنسيات، من خلال الاندماج العمودي والتحكّم بالجزء العلوي من سلسلة الصادرات، بتعزيز قوّتها التفاوضية. وهو ما ينقلُ سلطة اتخاذ القرار من المُزارعين إلى هذه الشركات بآخر السلسلة. كما يوسّع من قُدراتها على استخلاص الريْع من هذه السلسلة على حساب مصلحة صغار المُزوّدين المُتعاقدين معها. ويحصل ذلك بوجه خاصّ حيثُ تتجاوَرُ المزارع الكبيرة وصِغار الفلاحين، «اذ من المُرجّح استبعاد صغار الفلاحين» من عمليّة تزويد كبار المشتَرين.[19] باختصار، يجدُ الفلاّح الصغير نفسه مُحاصرًا على جميع

المستويات تقريبًا، من الإنتاج إلى التمويل، إلى الالتزام بمعايير الصحّة والسلامة النباتية. يصبُّ كلُّ ذلك في مصلحة شركات الزراعة، بما تشملُه من كبار الباعَة والمزوّدين والوُسطاء.

لخّصَت مؤسسة بحثيّة ليبرالية مشهورة معضلة الفلاحين الصغار بالتّالي: «تُسيطر كبرى الفضاءات التجارية وشركات التوزيع ومعالجة الأغذية، والمصدّرين الزراعيّين على أسواق الزراعة الغذائيّة مُطَّرِدَةُ اللبْرَلَة والتعوْلُم. يُدْخل هؤلاء وينشرون معايير سلامة وجودة الغذاء التي يعجز العديد من صغار الفلاّحين على الالتزام بها. تؤدّي هذه التطوّرات إلى مزيد سحب الميزة التنافسية من صغار المزارعين نحو كبار المنتجين».[20]

غالبًا ما يكون المستثمرون الأجانب في طليعة «ثورة» سلسلة الإمدادات الغذائية التي يروّج لها النيوليبراليون (بعض استثماراتهم هي مُجرّد استيلاءٍ سيّء التنكُّر على الأراضي). غيْر أنّ عمليّاتهم، كما تُبرز نفس المؤسّسة البحثية في حالة إفريقيا، تَحمِلُ «مخاطرًا مُحتمَلة، منها التدهور المُبرَمُ للموارد الطبيعية؛ تشريد صغار المزارعين على يد المَزَارع الشاسعة ذات الرأسمال الكبير؛ وتزايد انعدام الأمن الغذائي المحلّي بسبب زيادة الصادرات الغذائية»[21]

إلحاق المغرب بسلاسل إمداد الغذاء العالمية: أولوية التصدير على حساب صغار الفلاحين[22]

عمَّق الانفتاح المفروض على المغرب من خلال الاتفاقيات التجارية تبعية الاقتصاد المغربي وسرّع اندماجه بالاقتصاد الرأسمالي العالمي منذ أواخر القرن التاسع عشر. كما ساهمت المديونية العمومية بصورة أشمل جدا بتسريع سيطرة المستعمر (الفرنسي والاسباني) وإدخاله علاقات الانتاج الرأسمالية إلى القرية، مدمّرا بذلك علاقة الفلاح الصغير بالأرض، ومفككا البنيات الاجتماعية التقليدية والملكية الجماعية للأراضي الفلاحية. لقد فتحت إجراءات برنامج التقويم الهيكلي والانفتاح الليبرالي المُعَمَّم ومخطّط المغرب الأخضر المجال لتغلغل كبار الرأسماليين الخواص المحليين والأجانب بقطاع الإنتاج الفلاحي، أساسا لأجل التصدير وتمتعهم بالإعفاءات والاعانات، وبنفس الوقت عمقت سيرورة إفقار الفلاحين الصغار الذين يرغمون على كراء أراضيهم أو بيعها.
ارتكزت أولويات الدولة المغربية إبّان الاستقلال على تزويد السوق الأوروبيّة بنفس المنتجات الزراعيّة الأولية التي كان الاستعمار الفرنسي ينتجها. وارتبطت تنمية الزراعة وما استدعته من استثمارات عمومية هائلة، بالمؤسسات المالية الدولية على مستوى التمويل في شكل قروض، وببلدان الشمال الكبرى على المستوى التكنولوجي في شكل استيراد المدخلات والمعدات.

انفجرت أوائل السبعينات أزمة الديون بالمغرب، على غرار عديد بلدان الجنوب ذات السياسات التبعيّة، ممّا اضطرّها للخضوع لإملاءات المؤسسات الماليّة الكُبْرى وتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي؛ وما يعنيه ذلك - في القطاع الفلاحي - من تقليصٍ لحجم الاستثمارات العموميّة والإعانات الحكومية وخصخصة عديد الأنشطة المرتبطة بالإنتاج والتسويق وعديد الشركات الفلاحية العمومية، وتحرير أسعار المواد الغذائية الأساسيّة، ممّا أدّى إلى تفاقم حالة المُزارعين الصغار والمتوسطين الهشة. اشتدّت عملية إفقار صغار الفلاحين إثر تبني سياسات الانفتاح الاقتصادي المُعمَّمِ وتنفيذ اتفاقيات التبادل الحر مع القوى العالمية الكبرى، وفقا لتوجيهات منظمة التجارة العالمية التي تأسست بمراكش في يناير 1995.

سنة 2008، اعتمد المغرب «مخطّط المغرب الأخضر» والمتمثل في تحسين ظروف الاستثمار الذي تطالب به الشركات متعددة الجنسيات، ومرافقة المنتجين المحليين الكبار للتغلب على الصعوبات الرئيسة التي يواجهونها بسياق العولمة، والأزمة العالمية، واشتداد المنافسة بالسوق الدولية. كما يستند المخطط على الزراعة الكثيفة

ذات القيمة المضافة العالية المخصصة للتصدير، وكذلك على دعم تشكيل مجموعات فلاحية إنتاجية وتصديرية كبرى يرتبط بها صغار الفلاحين وتفرض شروطها عليهم. أمّا الزراعات المعيشيّة فلم ينلها منه سوى الفتات باعتبارها غير مربحة ويمكن الاستغناء عنها واستيراد منتجاتها كالحبوب والسكر الخ.

يتغلغل النموذج الزراعي المالي، الصناعي، التجاري والتصديري برعاية من مصالح الدولة ووزارة الفلاحة من خلال فرض أنماط إنتاج واستهلاك وفق نموذج البلدان الرأسمالية الكبرى، وتعميم البذور الهجينة والأغراس المعتمدة (وسلالات الماشية) والمشاتل الكبيرة، وتدمير آخر ما تبقى من الموروث الجيني الذي راكمه الفلاحون الصغار، والذي استحوذت عليه الشركات متعددة الجنسيات واحتكرته باسم الملكية الفكرية وبراءة الاختراع التي عملت الدولة المغربية على وضع ترسانة من القوانين لحمايتها. وسنت أيضا قوانين تتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة ازاء المواد الغذائية والمنتجات الفلاحية والبحرية لتسهيل الاستحواذ على الثروات المحلية لصغار الفلاحين والبحارة، كشجر الأركان والتمور والزعفران. وتقوم هذه الأنواع من البذور والأشجار الدخيلة على تقنيات زراعية مدمرة للأرض ومستنزفة للماء، وعلى استعمال كثيف للأسمدة الكيماوية والمبيدات السامة (والشيء نفسه بالنسبة لسلالات الماشية والدجاج، التي تستهلك كميات هائلة من العلف والمضادات والهرمونات الحيوية)، كما تقوم على استهلاك كبير جدا للطاقة الأحفورية (النفط والغازوال والبوتان) المساهمة بدورها بظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ، وما ينتج عنهما من كوارث جفاف وفيضانات. هذا علاوة على المخلفات الملوثة لمحطات التلفيف، ومحطات التخزين والتبريد، ومعامل الصناعات الغذائية، ونفايات جميع أنواع البلاستيك والبراميل والعبوات. فمنطق الربح يتعارض مع ضرورات الحفاظ على الطاقة والبيئة.

وقد وضعت الدولة نظاما متكاملا من الإعانات المالية للقطاع الفلاحي على مستوى الإنتاج والتسويق، خصوصا لتشجيع الزراعات التصديرية بالمناطق السقوية التي لا تشكل سوى 17 % من المساحة الزراعية الإجمالية، في حين همشت المساحات المرتبطة بالأمطار، التي يتركز بها إنتاج المواد الغذائية الرئيسة كالحبوب والقطاني (حوالي 60%). ويعد نظام الإعانات بالواقع مجالا لنهب المال العمومي من قبل كبار الرأسماليين والشركات التجارية الفلاحية.

إنّ معظم المساحات الزراعية المخصصة للحبوب تقع بأراض بور لا تستفيد من مياه السدود أو المياه الجوفية، وتقع في الغالب خارج المدارات المسقيّة التي يتركز حولها تدخل الدولة (المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي). وتشهد زراعة الحبوب تحولات كبيرة، اذ تتجه المساحات الإجمالية نحو التقلص. كما نشهد تراجع المساحة المخصصة للشعير، مقابل توسع تلك المخصصة للقمح الطريّ.

كان هذا التوجه يهدف، بصورة مبكرة، الى خلق فلاحة تصديرية وتشجيعها (الحوامض والبواكر) للحصول على العملة الصعبة. وكانت الدولة تبرر هذا التوجه بإعطاء انطباع بان شروط تنمية سريعة للاقتصاد تنطلق من التركيز على القطاع الفلاحي العصري دون غيره.

لماذا يبدو الاكتفاء الذاتي الغذائي أمرًا معقولًا؟

لا يحتاج المرء سوى لحِسٍّ منطقيٍّ سليم حتى يُدرك العيوب الحقيقية لإدماج النُظم الزراعية المحلية في سلسلة التوريد العالمية ولتآكل الاكتفاء الذاتي الغذائي. ولكِنّ الفاو، وغيرها من المؤسسات متعدّدة الأطراف العالقة في شراك الإيديولوجيا

النيوليبرالية، تغضُّ الطرفَ ببساطة عن هذه العيوب. وقد قدّمت جينيفر كْلابْ ستة أسباب حاسمَة لاعتبار التحرّك نحو تحقيق قدرٍ أكبر من الاكتفاء الذاتي الغذائي أمرًا في غايَة المنطق السليم.

1. حين يكون جزء كبير من شعب بلدٍ ما مُعرّضًا لخطر الجوع إثر نقص مفاجئ في الغذاء بسبب تقلّبات الأسواق العالمية، كما حدث في 2008-2007، «من الحكمة التفكير بعناية في طرق تحسين الإنتاج الغذائي المحلي».[23]

2. يُمْكِن للبلدان التي لديها عائدات تصدير متقلبة أن تستفيد من تقليل الاعتماد على أسواق الغذاء العالمية. «إنّ البلدان التي تعاني من انخفاض معدلات التبادل التجاري لصادراتها، أو التي تعتمد على تصدير سلعة واحدة أو اثنتين فقط في مُعْظَمِ مبادلاتها الخارجية، هي أكثر عرضة للانخفاض المفاجئ في الدخل من البلدان ذات القطاعات التصديرية الأكثر تنوعًا.»[24]

3. البلدان التي تملك إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتي غذائي اعتمادًا على مصادرها الطبيعية ولكنّها تعتمد راهنًا بشكل كاملٍ على التوريد، بإمكانِها الاستفادة من زيادة إنتاج الغذاء محليًّا.
حاليًّا، تفتقد أكثر من ستين دولة للقُدرة على إنتاج غذائها، لكن بالمقابل تملك غالبية دول العالم الموارد التي تُمكّنها من إنتاج ما تستهلكه من غذاء. للمُفارقَة، بعض هذه الدّول هي مُستوردة صافية للغذاء. على سبيل المثال، كانت العديد من بُلدان إفريقيا جنوب الصّحراء مُصدّرة صافية للغذاء خلال ستينات وسبعينات القرن الماضي ولكنّها أصبحت مُوّردة صافية بعد الثمانينات. مازالت بعض هذه البلدان، مثل غينيا ومالي والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطيّة، قادرةً على إنتاج غذائها محليًّا. هناك أيضًا دول أخرى مستوردة صافية للغذاء، مثل كولومبيا وفنزويلا في أمريكا الجنوبية، لديها أيضًا القدرة على تحقيق اكتفائها الذاتي الغذائي، إلّا أنّها تعتمد على الأسواق العالمية لتوفير نسبة كبيرة من استهلاكها الغذائي. يُمكنها في هذه الظروف أن تقلّل من المخاطر المرتبطة بتقلبات عائدات التصدير وتقلّب اسعار المواد الغذائية عن طريق زيادة الإنتاج الغذائي المحلّي.[25]

4. بإمكان البلدان التي تُسيطر فيها حفنة من المُزوّدين على مصدر غذائها الأساسي أن تستفيد من زيادة الاكتفاء الذاتي الغذائي.
الأرُزُّ، على سبيل المثال، محصولٌ قليل التّداول، ممّا يعني أنّ مزوّديه قليلون نسبيا وتقع المتاجرة بنسبة صغيرة فقط من الإنتاج العالمي. يُمكن أن تؤدّي الاضطرابات في العرض إلى ارتفاع كبير ومفاجئ في الأسعار مثلما حصل (مع الأرزّ) خلال أزمة غذاء 2007 ـ 2008. وعلى الرغم من أنّ منتقدي الاكتفاء الذاتي الغذائي يجادلون بضرورة تداولٍ أوسع لجميع المحاصيل لتجنّب مشاكل مماثلة، إلّا أنّ عددًا قليلًا من البلدان لها إمكانيّةُ تزويد الأسواق العالمية بكميّات كبيرة من المحاصيل الأساسية كالأرزّ.[26]

5. يمكن للبلدان التي لديها عدد كبير من السكان الاستفادة أيضًا من تقليل اعتمادها على الأسواق العالمية للحصول على الإمدادات الغذائية.
إذا تقلّبت من سنة لأخرى كمّيات السلع الغذائية التي تشتريها الدول الكبيرة من الأسواق العالمية، فيمكن أن تُؤثّر عمليات الشراء هذه على أسعار الغذاء العالمية بما يُؤدي إلى ارتفاع في أسعار المواد الغذائية، وإلى صعوبةٍ في الحصول عليها، ليس فقط في البلد المُشتَري ولكن أيضًا في البلدان الأخرى المستوردة لنفس السلع الأساسية. بإمكان نسبة اكتفاء ذاتي قريبة من 100٪ بهذه البلدان أنْ تُساهِمَ في استقرار أسعار المواد الغذائية المحلية والدولية.[27]

6. قد تستفيد البلدان التي تواجه خطر الاضطرابات التجارية، نتيجة حربٍ أو توتراتٍ سياسيةٍ، من مستويات أعلى من الاكتفاء الذاتي الغذائي.
تَعتَبِر معظم البلدان القُدرة على ضمان الإمدادات الغذائية بأوقات الأزمات من قضايا أمنها القومي. وبالنظر لخطورة ارتهانها لاحتمال انقطاع الواردات بسبب النزاعات أو التوترات السياسية، فقد ترغب بعض البلدان في الاستثمار بقدراتها الزراعية المحلية.[28]

يمكن الآن للمرء أن يضيف إلى هذه القائمة أنّ الأوبئة تُشكل تحديًا جسيمًا لخطوط التوريد العالمية، بل يمكن للأخيرة أن تتحوّل إلى ناقلاتٍ فعّالة للفيروسات. وهو ما يفرض اذًا على الدُوَل أن تبدأ في السعي نحو درجة أعلى من الاكتفاء الذاتي. لعلَّ أهمَ إجراءٍ اقترَحَته هذه الدراسة هو نقل إنتاج الغذاء بعيدًا عن سلسلة إمدادات الغذاء الهشّة، المُعَوْلَمَة والواقعة تحت سيطرة الشركات، القائمة على اعتبارات ضيقة كخفض تكلفة الوِحدة، باتجّاه منظومات محلّية أكثر استدامة وتعتمدُ على الفلاحين الصغار.

بينما يجبُ، على المدى القصير، الاستمرار في العمل بسلاسل التوريد العالمية لضمان عدم تجويع الناس، ينبغي في المُقابل أن يكون الهدف الاستراتيجي هو استبدال هذه السلاسل. ويمكن بالفعل اتخاذ بعض التدابير في هذا الاتجاه حتّى خلال ذروة انتشار الوباء.

على سبيل المثال، في العديد من المدن التي تخضع للإغلاق يتوفّر الإنتاج من الريف رغم توقف سلسلة التوريد العالمية عن العمل. لكن وبسبب عمليات الإغلاق، التي تمنع الأغذية من دخول المدينة، تفْسَدُ البضاعة ويخسر الفلاحون المال. في حالات أخْرى لا يستطيع الفلاحون وصيّادو الأسماك الإنتاجَ، حتى لو اتخذوا الاحتياطات اللازمة كقاعدة المِتريْن، بسبب توجيهات الطوارئ غير المتلائمة مع الوضع المحلّي.

لو أُتيحَ إطلاقُ العنان لائتلاف قوّة الفلاحين والصيّادين - بطريقة آمنة وحذرة وبموجب قواعد الطوارئ المناسبة – سيكون مُمكنًا التخلّص من جزء كبير من المشكل الحالي المتعلّق بسلاسل الإمداد للمدن. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لهذا الأمر أن يساعد في منع / الحدِّ من أيّ نقصٍ محتمل في الإمدادات الغذائية؛ وذلك في مُسْتَقبلٍ سيكون فيه فقراء الفلاحين والريفيّون بلا أرض أنفُسُهم من أوّل من سيعاني ويجوع.[29]

من سلسلة إمداد الغذاء إلى السيادة الغذائية

مثلما ذكرنا آنفًا، هناك أسباب متينة لِعكس اتّجاه الأشْرِعَة والتحرُّك نحو مزيدٍ من الاكتفاء الذاتي الغذائي عِوضَ مواصلة السعي نحو عولمة إنتاج الغذاء. ومع ذلك، يجب أن يتجاوز الهدف مجرّد ضمان الاكتفاء الذاتي من الغذاء إلى تشجيع القيَم والمُمارسات التي تدعَمُ المجتمع والتضامن الاجتماعي والديمقراطية.

لم يقَع تغيير النموذج المُتبَّع إثر أزمة أسعار الغذاء في 2007-2008. بل كان ذلك هو «الطريق المتروك»، في حينِ ثَبّتَتْ شركات الزراعة الغذائيّة العابرة للقوميّات ومُنظِّرُوها قدرتهم في الحفاظ على المنظومة وتوسيعها. ومع ذلك، التقى ممثّلو الفلاحين ومجموعات المجتمع المدني في قرية نييليني في سيلينقي بمالي، قبل اندلاع الأزمة بوقت قصير، للتعبير عن رؤية مختلفة وطريق مُغاير عُرِفَ لاحِقًا بـ»السيادة الغذائية».

تَحدّث «إعلان نييليني»، المنبثق عن اللقاء، باسم من يُنتجون ما يُقدَّرُ بـ 70% من الغذاء العالمي. أولئك الذين لم يعُد ممكنًا تجاهلُ مصالحهم فحسب، بل ويقدّمون كذلك نهْجَهَم: «طريق الفلّاحين» أو «فيَا كامبيسينا» ــ مثلما تُسمّي نفسها إحدى المُنظّمات المُناصِرة للسيادة الغذائية ــ كأفضل سَبيلٍ أمام العالمِ.

أعلَن المشاركون في ذلك المؤتمر التاريخي ما يلي: « نكافح من أجلِ عالمٍ تستطيع فيه كُلّ الشعوب والأُمَم والدُوَل اختيارَ أنظمة إنتاجها الغذائي ووضع السياسات الكفيلة بأن تُوّفرُ لكُلٍ منّا الغذاء الجيّد، الكافي، المُتاح، الصّحي والمُلائم ثقافيا.»[30]

من الممكن اعتبار المبادئ التالية، والتي عبّر عنها أنصارها في في نموذج السيادة الغذائية[31] :
مجموعة متنوعة من كتاباتهم ومداخلاتهم، كأحجار الزاوية

1. يجب أن تسعى كلّ بلاد جاهدةً لتحقيق اكتفائها الذاتي من الغذاء، ما يعني ضرورة أن ينتج مزارعوها معظم الطعام المستهلَك محليًا. هذا الشرط الذي يقوّضه مفهوم الشركات للأمن الغذائي، القائل بإمكانية تلبية جزء كبير من احتياجات البلاد الغذائية عبر الاستيراد.

2. يجب أن يكون للناسّ الحقّ في تحديد أنماط إنتاجها واستهلاكها للأغذية، مع مراعاة «التنوع الريفي والإنتاجي»، وأنْ لا يُسمحَ برهن هذا التنوّع لتقلبّات التجارة الدولية غير المُنظَّمَة.[32]

3. ينبغي أن ينقاد إنتاج واستهلاك الغذاء لرفاه الفلاحين والمُستهلكين ومصالحهم الحقيقيّة، لا لأرباح الشركات عبر القوميّة بقطاع الزراعة التجاريّة.

4. وجوب فكّ الارتباط بين الإنتاج وسلاسل التوريد العالميّة، التي أخضَعت من خلالها الشركات عبر القوميّة الإنتاج المحلّي من أجل تحقيق ربحيّةً أكبر.

5. يتضمّن مفهوم السيادة الغذائية بالضرورة عمليّة توطين الأنشطة الزراعية محليًّا. وهذا أمرٌ جيّدٌ بالنسبة للمناخ، فانبعاثات الكربون الناجمة عن الإنتاج المحلي أقلُّ بكثير ـ على المستوى العالمي ـ من تلك التي تُصْدِرُها الزراعات القائمة على سلاسل التوريد العالمية.[33]

6. ضرورة وجود رقابة ديمقراطيّةٍ على السياسة التجارية الوطنية، وبما يُتيح للمزارعين والقرويّين التّدخل بشكل رئيسي في عملية اتخاذ القرارات.

7. يجب أن تُنتِج منظومات الغذاء الوطنية غذاءً صحيًّا وذا جودة عالية ومُلائمًا ثقافِيًّا للسوق المحليّة، مُتجنّبة بذلك الطعام حسب المعايير الدوليّة أو «سَقْطُه» (الوجبات السريعة).

8. يجب الوصول إلى توازن بين الزراعة والصناعة، وبين الريف والمدينة، لعكس تبعيّة الزراعة والريف للنخب الصناعية والحضرية. اذ أدّت هذه التبعيّة إلى ريفٍ تعِيسٍ وأحياءٍ حضَريّة فقيرة مكتظّة بالنازحين الريفيّين.

9. يجب النظَرُ إلى الزراعة الحضَرية محدودة النطاق، التي تُغذّي اليوم حوالي 800 مليون نسَمة عالميا، على أنّها مُكمّلةٌ للزراعة الريفية الصغيرة. بإمكانهما التآزر ودعم عودة صغار الوسطاء وتجّار التجزئة.

10. يجب وقف الاستيلاء على الأراضي، وعَكسُ سياسة تجميع الأراضي من قِبَل المُلّاك والشركات عبر القوميّة. كما يجب تعزيز العدالة في توزيع الأراضي من خلال الإصلاح الزراعي.
ينبغي أن يشمل الإصلاح أيضًا قوانينَ تدعَم الأشكال المجتمعية والجماعية للملكية والإنتاج المعزّزة للشعور بالمسؤوليّة البيئيّة.

11. بالأساس، يجب أن تضطلع مجتمعات السُكّان الأصليّين وصغار المزارعين والتعاونيات أو مؤسسات الدولة

بالإنتاج الزراعي، وينبغي التخلص تدريجيًّا من تدخُّل الشركات عبر القوميّة في إنتاج الغذاء.

12. يجب إخضاع توزيع واستهلاك الغذاء لنظامِ تسعيرٍ عادلٍ، يأخذ بعين الاعتبار حقوق ورفاهَ كُلٍ من المزارعين والمستهلكين معًا. يعني هذا، فيما يعني، وضع حدٍّ لإغراق الشركات عبر القوميّة للسوق بالسلع الفلاحيّة المُدعَّمَة، الذي يُؤدي إلى انخفاضٍ مصطَنَع في الأسعار وإلى تدمير صغار المزارعين. يعني ذلك أيضًا، وفقًا للباحث والناشط بيتر روسيت، «العودة إلى حماية الإنتاج الغذائي الوطني للدول ... إعادة بناء احتياطيات الحبوب ... إعادة النظر في ميزانيات القطاع العام وفي أسعار الحد الأدنى وفي الائتمان، وغير ذلك من أشكال الدعم التي تُحفِّز انتعاش الطاقة الإنتاجية الغذائية للبلدان».[34]

13. يجب الثنْيُ عن الزراعة الصناعية القائمة على الهندسة الوراثية والثورة الخضراء ذات الاستخدام الكثيف للمواد الكيميائية. اذ تخدمُ السيطرة الاحتكارية على البذور أجنداتَ الشركات، فيما لا تتسمّ الزراعة الصناعيّة بالاستدامَة.

14. تحتوي التقنيات الزراعية التقليدية للفلاحين والسكان الأصليين على قدرٍ كبير من الحكمة وتُمثل تطورًا متوازنًا وحميدًا ـ إلى حدٍ كبير ـ بين المجتمع البشري والمحيط الحيوي. يجب بالتالي، أن يأخذ تطوّر التكنولوجيا الزراعية الساعي لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، الممارسات التقليدية كنقطة انطلاق بدلاً من تجاوزها واعتبارها ممارسات بالية.

15. يمكن تحقيق السيادة الغذائية بشكل أفضل من خلال الفلاحة الإيكولوجيّة، التي تتميّز بـ «إعادة تدوير المُغذِّيات والطاقة في المزرعة نفسها، بدلاً من استعمال مُدخَلات خارجية؛ تعزيز المواد العضوية في التُّربة والنشاط البيولوجي للتربة؛ تنويع الأصناف النباتية والموارد الوراثية في النُظم الايكولوجية الزراعية على امتداد الزمان واختلاف المكان؛ دمج المحاصيل والثروة الحيوانية وتحسين التفاعلات وإنتاجية النظام الزراعي الكُلّي، بدلاً من التركيز على محاصيل الأنواع الفردية».[35]

من المؤكَّد، مثلما يشير جون بوراص جونيور وزملاؤه، أنّ هناك العديد من الأسئلة المتعلقة بالاقتصاد والسياسة وتكنولوجيا السيادة الغذائية التي ما تزال دون إجابة، أو التي يقدمّ أنصارُها أجوبة مُتعدّدة أو متناقضة أحيانًا. لكنّ النماذج الجديدة لا تولَدُ كاملةً أو مرّة واحدة.

ما يمنحُ هذا الجديد زخَمه هو ما خلّفه النموذج القديم من أزَمات لا يمكن تداركُها. وكذلك اقتناع كُتلة حرِجة من الناس بأنّ التجديد هو السبيل الأوْحد للتغلّب على مشاكل المنظومة القديمة وانفتاحُ احتمالاتِ تحقيقِ ما يعتزّ به الناس من قيَم. وكما هو حالُ أيّ شكل من أشكال تنظيم العلاقات الاجتماعيّة لا يمكن الإجابة عن الأسئلة وإزالة الغموض والتناقضات إلّا عبْر الممارسة والتجربة، لأنّ الممارسة هي أُمّ القُدُرات.

ما يجب ذكره كخلاصة هو أنّ نموذج السيادة الغذائية يمثّل إحدى محاولاتٍ بديلَةٍ عديدةٍ لتنظيم الحياة الاقتصادية. وقد ظهرت كردّ فعلٍ على ترنُّح الرأسماليّة من أزمة إلى أخرى طيلة العقود القليلة الماضية.

تشمل هذه البدائل إضافة إلى الصفقة الخضراء الجديدة، التيار المناهض للعولمة و المنادين بتراجع النموّ، والنسوية الإيكولوجية، والماركسية التحرّرية، و«بْوِينِ فِيفرْ»، أو المعيشة الجيّدة. ورغم أنّ هذه الرؤى قد ركّزت على أبعاد مختلفة في علاقات الناس مع بعضهم البعض ومع الكوكب، إلّا أنّ ما تشتركُ فيه من عناصر يثير الذهول[36].

وعلى حدّ تعبير المفكر المَجَري العظيم كارل بولاني: تتمحور كلّ هذه العناصر حول خلق الظروف المُلائمة حتّى لا يستمرّ

السوق المُنْبَتُّ، أو الاقتصاد الرأسمالي، في قيادة المجتمع، بل يُعادُ دمجُه به. يتمثّل التحدّي الكبير لعصرنا في تسخير ودمج فراسَة هذه المقاربات، مَفْصَلَة تلك التي تضمَّنت بالفعل قدرًا كبيرًا من التفكير والممارسة، وتجسيدها ثمّ الدفع بها من قِبل كُتلة حرجة قادرة على تغيير الموازين لصالح التحرّر.

خلاصة

تتصّل جائحة كوفيد 19 اتّصالاً وثيقًا بتموين الغذاء، لِجِهة أصولها، أثَرها، والدروس التي تقدّمها لإعادة هيكلة المنظومة الغذائية العالميّة. وقد ركَّزت هذه الورقة على كيفيّة كشف هذا الوباء لهشاشة نظام الإمدادات الغذائية العالمي، الذي تهيمن عليه الشركات، كما بيَّنَت أنه ليس جزءًا من الحلّ.

وتُوصِي الدراسة بمنع حدوث اضطرابات في الإمدادات على المدى القصير، لعدم التسبّب في انتشار الجوع وسوء التغذية. الّا أنّها ترى بالمقابل أهمّية البدء في التحويل الاستراتيجي لنظام الانتاج الغذائي العالمي وفقًا لخطوطٍ مُصَمَّمَة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية. كما تَحُثُّ الدراسة على أن تَتَمفصَل عملية التحوّل هذه مع بدائل تقدمية أُخرى في السعي نحو تجاوز ما تُولّده الرأسمالية العالمية من لامساواة وصراعات وتنمية غير متكافئة وزعزعةٍ للاستقرار البيئي.

يُقال: «يجب على المرء ألّا يدَع أزمة جيّدة تذهبُ هباءً». أُهدِرَت أزمة أسعار الغذاء في 2007-2008 لجهة تحويل النظام العالمي لإنتاج واستهلاك الغذاء نحو اتجاهٍ أفضلَ لاحتياجات الكوكب. لا يمكن السماح لأزمة كوفيد 19 بالسيْر على نفس الطريق.

قائمة المراجع

1. أُخِذ الاقتباس من: Abram Brown, “The Private Goldman Sachs Coronavirus Meeting That’s Setting the Internet on Fire,” Forbes, March 16, 2020, https://www.forbes.com/sites/abrambrown/2020/03/16/the-private-goldman-sachs-coronavirus-meeting-thats-setting-the-internet-on-fire/#3eee866650dd. وقع الاطّلاع عليه في 21 أفريل 2020.

2. أنظر مثلا:, J. David Goodman, “I Don’t Think that the New York We Left Will be Back for Some Years,” New York Times, April 20, 2020, https://www.nytimes.com/2020/04/20/nyregion/new-york-economy-coronavirus.html?campaign_id=2&emc=edit_th_200421&instance_id=17811&nl=todaysheadlines&regi_id=57179294&segment_id=25624&user_id=21b9dc9f8b3be4c61a76c87570eb5190. وقع الاطلاع عليه في 20 أفريل 2020.

3. أنظر، من بين أمثلة أخرى: Daniel Aldana and Daniel Kammen, “Climate Crisis Will Deepen the Pandemic, A Green Stimulus Plan Can Tackle Both,” Guardian, April 20, 2020, https://www.theguardian.com/commentisfree/2020/apr/20/climate-crisis-will-deepen-the-pandemic-a-green-stimulus-plan-can-tackle-both. وقع الاطّلاع عليه في 21 أفريل 2020.

4. المصدر: المعهد الدولي، 08 أفريل 2020:”The Coming Global Recession: Building an Internationalist Response”. https://www.youtube.com/watch?v=LiP5qJhHsjw&fbclid=IwAR0MvY_FnBS0jn1qfJMWwVsxbO_dXgDxf9Wp3nd5egcnmev2ug1k-X5JJWk. Accessed April 8, 2020. See also Jayati Ghosh, “The Pandemic and the Global Economy,” Dissent, April 20, 2020, https://www.dissentmagazine.org/online_articles/the-pandemic-and-the-global-economy?fbclid=IwAR17vx9apiUv2Lf0XgRBK7jaV2R8Pnc0oWBs8eCo9wPuPW6rKwGdkkhc4Ks. وقع الاطّلاع عليه في 21 أفريل 2020.

5. أنظر مارا بافييرا ووالدن بلّو: ”Food Wars,” Monthly Review,” Vol 64, No 3 (July-August 2012), (https://monthlyreview.org/author/marabaviera/. وقع الاطّلاع عليه في 13 أفريل 2020.

6. بلاغ مشترك بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الزراعة والأغذية, reproduced in The Maritime Executive, March 31, 2020,

7. ”COVID-19: The global food supply chain is holding up, for now,” https://news.un.org/en/story/2020/04/1061032

8. كو دونغ يو, “”Don’t Let Covid-19 be a Hunger Game,” Euractiv, March 31, 2020, https://www.euractiv.com/section/agriculture-food/opinion/dont-let-covid-19-be-come-a-hunger-game/

9. أنظر مارا بافييرا ووالدن بلّو”Food Wars,” Monthly Review,” Vol 64, No 3 (July-August 2012), (https://monthlyreview.org/author/marabaviera/. وقع الاطّلاع عليه في 13 أفريل 2020.

10. جان شاوول ”UN Warns that COVID-19 Pandemic Could Trigger Global Food Shortage,” March 30, 2020, https://www.wsws.org/en/articles/2020/03/30/unit-m30.html . وقع الاطّلاع عليه في 5 أفريل 2020.

11. مايكل كوكرياند ودافيد مافي بلآني, “US Food Supply Chain is Strained as Virus Spreads,” New York Times, April 13, 2020, https://www.nytimes.com/2020/04/13/business/coronavirus-food-supply.html. وقع الاطّلاع عليه في 15 أفريل 2020.

12. نفس المصدر.

13. Maximo Torero Cullen, 2020, “COVID-19 and the risk to food supply chains: How to respond?”, FAO: Rome, 29 March 2020 http://www.fao.org/family-farming/detail/en/c/1268820/

14. هاربيت فريدمان، وقع اقتباسها من مارا بافييرا ووالدن بلّو.

15. فيليبا آن أمانتا, “Preventing Global Food Crises Caused by Covid-19,” Jakarta Post, April 4, 2020, https://www.thejakartapost.com/academia/2020/04/04/preventing-global-food-crisis-caused-by-covid-19.html. وقع الاطّلاع عليه في 7 أفريل 2020 .

16. جان شاؤول، نفس المصدر.

17. Thomas Reardon, Marc Bellemaire, and David Zilberman, “How Covid-19 May Disrupt Food Supply Chains in Developing Countries,” International Food Policy Research Institute, https://www.ifpri.org/blog/how-covid-19-may-disrupt-food-supply-chains-developing-countries. Accessed April 7, 2020.

18. Dolan, C. & Humphrey, J. 2000. Governance and trade in fresh vegetables: the impact of UK supermarkets on the African horticulture industry. Journal of Development Studies, 37(2): 147; Reardon, T., Barrett, C.B., Berdegué, J.A. & Swinnen, J. 2009. Agrifood industry transformation and farmers in developing countries. World Development, 37(11): 1717–1727.

19. Maertens, M., Colen, L. & Swinnen, J. 2011. Globalization and poverty in Senegal: a worst case scenario? European Review of Agricultural Economics, 38 (1): 31–54; Reardon, T., Barrett, C.B., Berdegué, J.A. & Swinnen, J. 2009. Agrifood industry transformation and farmers in developing countries. World Development, 37(11): 1717–1727.

20. Shenggen Fan, Joanna Brzeska, Michiel Keyzer, and Alex Halsema, From Subsistence to Profit: Transfor-

ming Smallholder Farms (Washington, DC: IFPRI, 2013), p. 7.

21. Fan et al., p. 10.

22. مقتطف من دراسة أطاك المغرب «دفاعا عن السيادة الغذائية بالمغرب – دراسة ميدانية حول السياسة الفلاحية ونهب الموارد»، سبتمبر 2019.

23. جينفير كلاب، "Viewpoint: Food Self Sufficiency: Making Sense of It, and When It Makes Sense," Food Policy, Vol 66 (Jan 2017), https://www.academia.edu/30775341/Food_self-sufficiency_Making_sense_of_it_and_when_it_makes_sense . وقع الاطلاع عليه في 12 أفريل 2020.

24. نفس المصدر.

25. نفس المصدر.

26. نفس المصدر.

27. نفس المصدر.

28. نفس المصدر.

29. Via Campesina, Video on Coronavirus Pandemic, 68764098-4464-4D91201658, April 2020.

30. إعلان نيالييني حول السيادة الغذائيّة: February 2007, Nyéléni Village, Sélingué, Mali," The Journal of Peasant Studies , Vol 36, No 9 (2009), https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/03066150903143079?src=recsys . وقع الاطلاع عليه في 13 أفريل 2020.

31. من بين الكتابات الرئيسية حول موضوع السيادة الغذائيّة: Saturnino Borras, Jr., Alberto Alonso-Fradejas, Todd Holmes, Eric Holt Gimenez, and Martha Jane Robbins, "Food sovereignty: convergence and contradictions, conditions and challenges," Third World Quarterly, Vol 36, No 3 (2015), https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/01436597.2015.1023567?src=recsys. Accessed April 12, 2020; Saturnino Borras, Jr., Marc Edelman, Tony Weis, Amita Baviskar, Eric Holt-Gimenez, Deniz Kandiyoti, and Wendy, Wolford, "Introduction: Critical Perspectives on Food Sovereignty," Journal of Peasant Studies, Vol 41, No 6 (2014), https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/03066150.2014.963568?src=recsys. Accessed April 13, 2020; Saturnino Borras, Jennifer Franco, and Sofia Monsalve Suarez, "Land and Food Sovereignty," Third World Quarterly, Vol 36, No 3 (2015), https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/01436597.2015.1029225?src=recsys. Accessed April 12, 2020; and A. Haroon Akram Lodi, "Accelerating towards Food Sovereignty, Third World Quarterly, Vol 36, No 3 (2015), https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/01436597.2015.1002989?src=recsys. Accessed April 12, 2020.

32. Via Campesina, "Food Sovereignty and International Trade," Position paper approved at the Third International Conference of Via Campesina, Bangalore, India, Oct 3-6, 2000. Cited in Annette Desmarais, La Via Campesina: Globalization and the Power of Peasants (London: Pluto Press, 2007), p. 34.

33. Saturnino Borras, Jr., Marc Edelman, Tony Weis et al.

34. بيتر روسيت، وقع اقتباسه من قبل فيليب ماك ميكائيل في: "Food Sovereignty in Movement: The Challenge to Neoliberal Globalization," draft, Cornell University, 2008.

35. Miguel Altieri and V. M. Toledo, The agroecological revolution in Latin America: Rescuing nature, ensuring food sovereignty and empowering peasants," Journal of Peasant Studies Vol 38, No. 3 (2011), https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/03066150.2011.582947. وقع الاطلاع عليه في 12 أفريل 2020.

36. للاطلاع على أعمال رئيسيّة نظرّت لهذا المفهوم، أنظر: آشيش كوثري، Ashish Kothari "Buen:فريديريكو دي ماريا وألبرتو كوستا Vivir, Degrowth, and Ecological Swaraj: Alternatives to Sustainable Development and the Green Economy," Development, Vol 57, Nos 3-4 (2014); Tim Jackson, Prosperity without Growth? The Transition to a Sustainable Economy (UK: Sustainable Development Commission, 2009); Miriam Lang and Dunia Mokrani, eds., Beyond Development: Alternative Visions from Latin America (Quito and Amsterdam: Rosa Luxemburg Foundation and Transnational Institute, 2013); Pablo Solon, Christophe Aguiton, et al., Systemic Alternatives (Bangkok: Focus on the Global South, 2017), Paul Mason, Post Capitalism: A Guide to the Future (London: Penguin, 2016); and Walden Bello, Deglobalization: Ideas for a New World Economy (London: (Zed, 2005

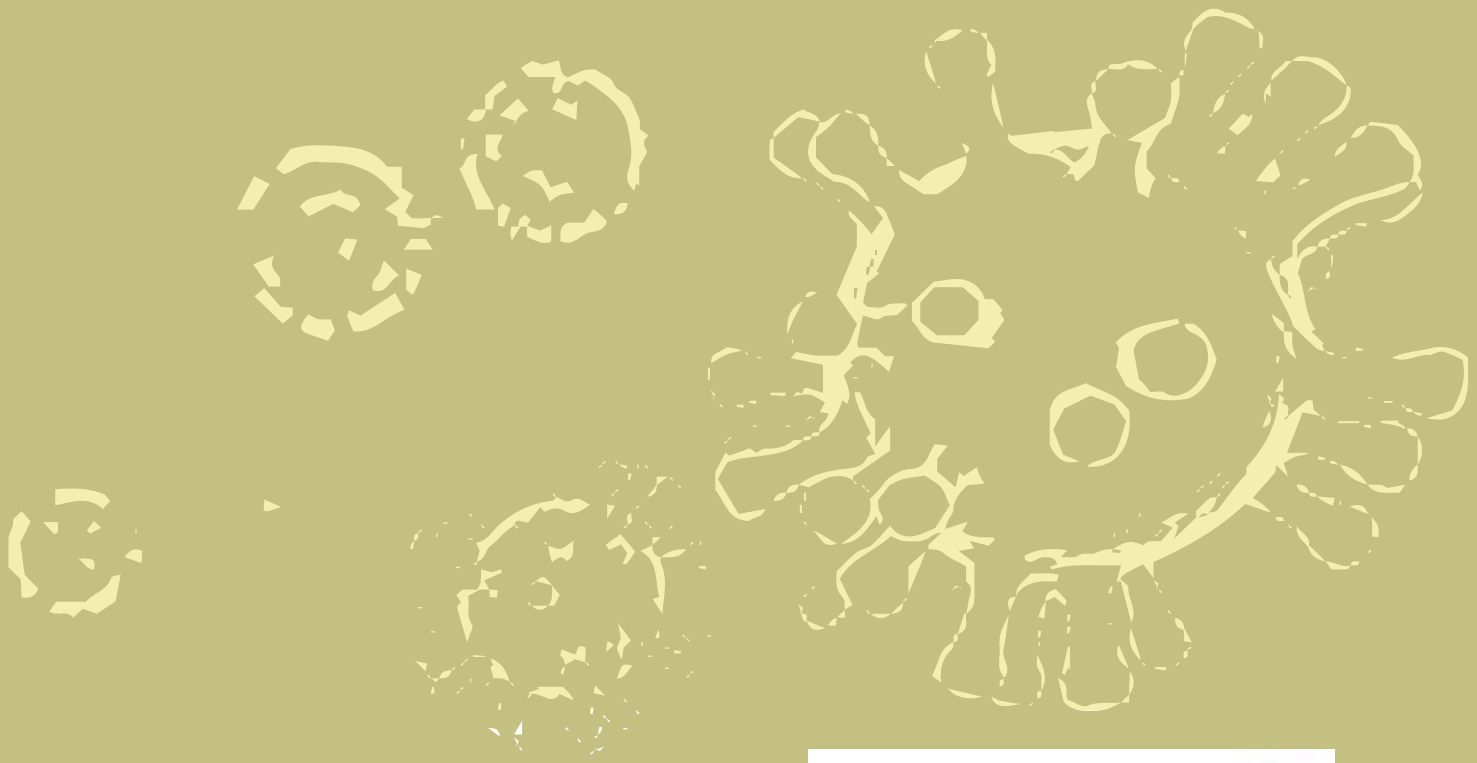

شبكة شمال إفريقيا للسيادة الغذائية

سيادة شعبية على الغذاء والأرض والثروات

شبكة شمال إفريقيا للسيادة الغذائية (NAFSN) تأسست في جويلية 2017، هي إطار موحد يشمل جمعيات فلاحية ونقابات زراعية/بحرية وحركات اجتماعية ومنظمات مناضلة تهدف إلى إرساء السيادة الغذائية وتحقيق العدالة المناخية والبيئية . تعمل الشبكة على بناء نظام جديد يضع حدا للاستغلال ولتدمير الحياة ويلبي في إطار تشاركي وديمقراطي حاجيات الشعوب على أساس العيش الكريم والتناغم مع الطبيعة.

https://siyada.org

tni

transnationalinstitute

المعهد الدولي (TNI) هو مؤسسة بحث ومناصرة ملتزمة ببناء كوكب عادل، ديموقراطي ومستديم. لأكثر من 40 عاما، مثّل المعهد همزة وصل بين الحركات الإجتماعية، الباحثين والأكاديميّين الملتزمين وصنّاع السّياسات. مقرّ المعهد هو أمستردام عاصمة هولندا.

www.TNI.org